مساهمة تأمين الأخطار الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر(2010-2023)

Contribution of industrial risk insurance to Algeria's GDP(2010-2023)

بحاش ربح *	كمال زيتوني
مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر	مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
جامعة المسيلة -الجزائر-	جامعة المسيلة -الجزائر-
Rebeh.bahache@univ-msila.dz	Kamal.zitouni@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام:15/10/ 2024 تاريخ القبول: 17 /11/ 2024 تاريخ النشر : 18 /12/ 2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة تقييم مقدار مساهمة تأمين فرع الأخطار الصناعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2023)، من خلال التطرق لحالة سوق التأمين وتقدير مجموعة من المؤشرات لتقييم مقدار المساهمة، وقد توصلنا لجملة من النتائج أهمهما أن مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بحجم أقساط التأمين، ورغم مساهمة تأمين الأخطار الصناعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي عرف اتجاه متزايد إلا أن مقدار المساهمة لم يتعدى نسبة 01 %.

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، معدل الاختراق، الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيف *JEL*: G22; E1.

Abstract :

This study aims to assess the contribution of the Industrial Risk Section Insurance to Algeria's GDP growth during the period (2000-2023), by addressing the state of the insurance market and estimating a set of indicators to assess the amount of contribution. We have reached number of results, the most important is that the insurance sector's contribution to GDP is affected by the size of insurance premiums. Although industrial risk insurance has contributed to GDP growth, there has been an increasing trend, but the amount of contributions is only 01%.

Keywords: Insurance companies, Rate of penetration, GDP.

JEL classification codes: G22 ;E1.

* المؤلف المرسل: بحاش ربح. Rebeh.bahache@univ-msila.dz

مقدمة

يعرف العصر الحالي تقدم علمي و عصرنه في التكنولوجيا مست مختلف القطاعات، من بينها القطاع الصناعي الذي تأثر بتطور أساليب الصناعة وظهور منتجات صناعية جديدة تتماشى مع التطور الحاصل، ولكون المنشآت الصناعية لم تكن معصومة من مختلف المخاطر سواء أخطار تمس الأفراد من حوادث مهنية وأمراض وفقدان الأرواح أو أخطار تؤثر على الممتلكات والبيئة جعل المنشآت الصناعية تواجه أكبر تحدي وهو الاستمرارية في الإنتاج و الحفاظ على مكانتها وكفاءتها.

تعتبر الإدارة الفعالة للأخطار واتخاذ التدابير التي تتناسب مع وقوع الأخطار واتخاذ القرار من الأهداف المنشودة لدى أي منشأة صناعية.

يمثل التأمين وسيلة من وسائل إدارة الخطر من خلال الدور الفعال والقيادي بمنح المستفيدين من التغطية التأمينية الأمان وتشجيعهم على التحكم بشكل أفضل في مخاطرهم وإدارتها، إضافة إلى تمويل الاقتصاد عن طريق تعزيز الضمانات التي يقدمها.

1. إشكالية الدراسة:

تبعا لما سبق يمكن صياغة الإشكالية الأساسية المراد دراستها على النحو التالي:

<<ما مقدار مساهمة تأمين الأخطار الصناعية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري>>؟

2. فرضيات الدراسة:

تبعا لما تم طرحه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** يمثل التأمين وسيلة من وسائل إدارة الأخطار الصناعية والوقاية منها؛
- **الفرضية الثانية:** تتصدر شركات التأمين الخاصة المرتبة الأولى في دفع التعويضات الموجهة لتغطية الأخطار الصناعية؛
- **الفرضية الثالثة:** تتأثر مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بحجم أقساط التأمين.

3. أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف المنشود تحقيقها في:

- تقدير حجم الأقساط المحصلة من قطاع التامين لإجمالي الناتج المحلي؛
- تحديد دور التأمين وطرقه في إدارة الأخطار الصناعية التي وقعت في الجزائر؛
- تسليط الضوء على فرع تأمين الأخطار الصناعية ومكانته في سوق التأمين الجزائري؛
- تقييم إن لم نقل الحكم على مدى مساهمة تأمين الأخطار الصناعية في الاقتصاد الجزائري.

4. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض التعريفات والأدبيات التي تخص موضوع الدراسة، والمنهج التحليلي للتطرق لمقدار مساهمة تأمين الأخطار الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، كما اعتمدنا المنهج الإحصائي لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من أجل التحليل والتقييم.

5. أدوات الدراسة:

- جمع البيانات والإحصائيات من مختلف التقارير الرسمية لكل من صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي الموحد وتقرير كل من الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين و تقرير المجلس الوطني للتأمينات، إضافة لأبحاث معهد سيجما سويس ري؛
- الاعتماد على برنامج SPSS للقيام ببعض العمليات الحسابية.

6. تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية محور الدراسة والتحقق من الفرضيات المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

I- مفهوم الأخطار الصناعية

II- قطاع التأمين في السوق الجزائري

III- تقييم مدى فعالية تأمين الأخطار الصناعية في الاقتصاد الجزائري

I- مفهوم الأخطار الصناعية

إنشاء المجمعات الصناعية الكبرى في مختلف المجالات كالحديد والصلب والبتر وكيميائية والكهرباء والصناعة الغذائية وغيرها من المجمعات يجعلها تواجه العديد من المخاطر غير المتوقعة، ومن هنا تظهر أهمية إدارة المخاطر.

. تعريف الأخطار الصناعية:

1.1 الخطر

هو احتمالية وقوع شيء مستقبلا غير مرغوب فيه ليس مؤكد وليس مستحيل يمكن قياس شدته فتزيد درجة الخطورة كلما زادت درجة عدم التأكد وعدم الدقة في المعلومات اللازمة للتنبؤ به. (عبد الكريم، 2012، الصفحات 04-05-06)

2.1 المخاطرة

يعرف مكتب العمل الدولي (BIT) الكائن مقره بجنيف المخاطرة هي احتمالية وقوع حدث غير مرغوب فيه تنجم عنه عواقب معينة في فترة معينة أو في ظروف معينة، ويعبر عن هذا الاحتمال

حسب الضرورة من حيث التكرار(عدد الأحداث المعطاة لكل وحدة زمنية) أو من حيث الاحتمالية لحدث ما يقع بعد حدث سابق.(Bureau International du Travail , 1991, p. 04)

3.1 الأخطار الصناعية

تعرف على أنها حوادث تكنولوجية تحدث أثناء العمليات الصناعية، وفي أغلب الأحيان تكون داخل المصانع، وهي حوادث غير متوقعة ومفاجئة على وجه الخصوص انبعاث حريق أو انفجار نتيجة لتطور غير طبيعي وغير منضبط في النشاط الصناعي مما يؤدي الى خطر فوري أو مؤجل، يتضرر من حدوثه العاملين أو السكان أو البيئة، سواء داخل المنشأة أو خارجها، التي تنطوي على منتج أو أكثر من المنتجات الخطرة.(Margossian, 2006, pp. 23-24)

2. أنواع الأخطار الصناعية

تتجسد الأخطار الصناعية في عدة أشكال يمكن توضيحها كالتالي: (Bureau International du Travail , 1991, p. 05)

1.2 خطر سمي

إطلاق منتجات سامة أو شديدة السمية تكون مميتة أو ضارة حتى على مسافات كبيرة من نقطة الانبعاث

2.2 خطر الحريق

إطلاق سوائل أو غازات قابلة للاشتعال بكميات تصل إلى الأطنان والتي قد تحترق عن طريق إنتاج إشعاع حراري مكثف أو تشكل سحابة من الأبخرة المتفجرة

3.2 خطر الانفجار

انفجار المنتجات غير المستقرة أو المتفاعلة

الشكل رقم(01): عواقب الحوادث الصناعية

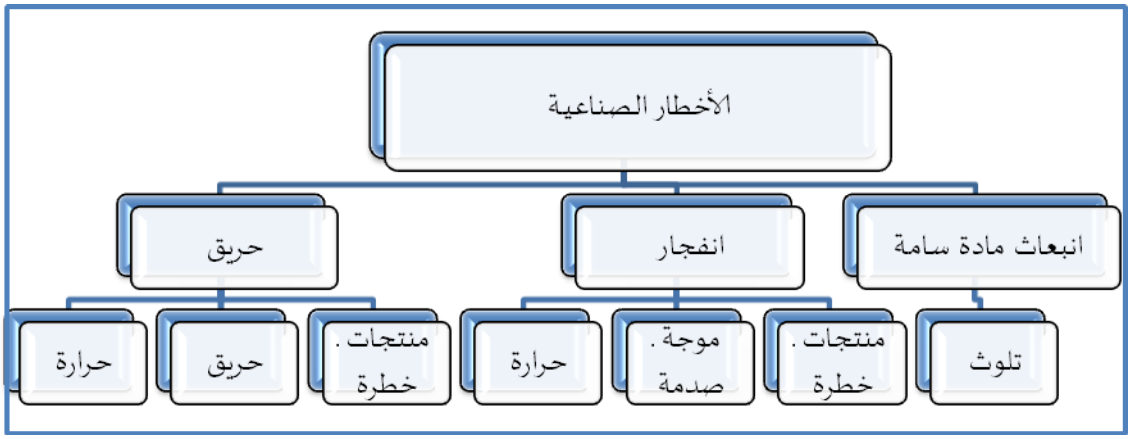

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على كتاب **Nichan Margossian : Risques et Accidents Industriels Majeurs, Dunod, Paris,2006,P17-18**

من خلال الشكل يتضح لنا أن الأخطار الصناعية تأخذ أشكال مختلفة ينجر عنها تأثيرات كبيرة قد تتسبب في أمراض مهنية أو إصابات أو وفيات تمس العمال، كما أنها تسبب أضرار تمس بالبيئية في شكل تلوث سواء الماء أو التربة أو الحالة الجوية مما يؤثر على المناخ ، إضافة إلى الخسائر التي قد تمس الثروة الحيوانية والمباني والمنشآت الصناعية، فمن أهم العواقب المترتبة عن الخطر الصناعي هي الحرائق والانفجار إضافة إلى انبعاث المنتجات السامة التي لها تأثير كبير على كل من الإنسان والحيوان والبيئة.

3. مولدات الأخطار الصناعية

يتم تصنيف المخاطر الصناعية على أنها مخاطر كبرى عندما تتميز باحتمالية منخفضة وخطورة عالية ، وفكرة المخاطر الكبرى لا تتعلق إلا بالمخاطر البيئية ويمكن تجميعها في فئتين ، هما: ,(INRS)) 2016, p. 02)

1.3 مخاطر طبيعية: كوارث طبيعية، حريق ناتج عن حرق غابات، انهيار جليدي، فيضانات، زلازل، أعاصير، انفجار بركاني.

2.3 مخاطر تكنولوجية: وهي ذات الطبيعة الصناعية والنووية، تنشأ من النشاط البشري الناتج عن إنتاج أو تخزين أو تعبئة أو نقل منتج خطير، وتضم:

1.2.3 مخاطر نووية: تنتج من استخدام مواد مشعة

2.2.3 مخاطر كيميائية: تتمثل في إنتاج مواد كيميائية كصناعة الأغذية الزراعية خاصة الأسمدة والمنتجات الصيدلانية (تكون مواد متفجرة، مؤكسدة، قابلة للاشتعال، سامة، ضارة، صناعات بيتر وكيميائية وزراعة والمعادن)

3.2.3 مخاطر كهربائية: تؤدي هذه المخاطر إلى الإصابة أو الحروق أو الوفاة بسبب الصدمات الكهربائية

4.2.3 خطر الانفجار و الحريق: الناتج عن استعمال مواد قابلة للاحتراق(خطر تسمم أو الاختناق أو الحروق)

5.2.3 مخاطر بيولوجية: تسببها مواد لم تخضع للرقابة بشكل مناسب تنبعث منها الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض التي من المحتمل أن تكون بكميات كافية لتسبب العدوى أو العفن أو القشرة التي تسبب لدى الأفراد عرضة لردود الفعل التحسسية التي تكون في بغض الأحيان خطرة .

(Directives Opérationnelles de La BOAD, pp. 02-03)

الشكل رقم(02): أسباب وعواقب الحادث الصناعي

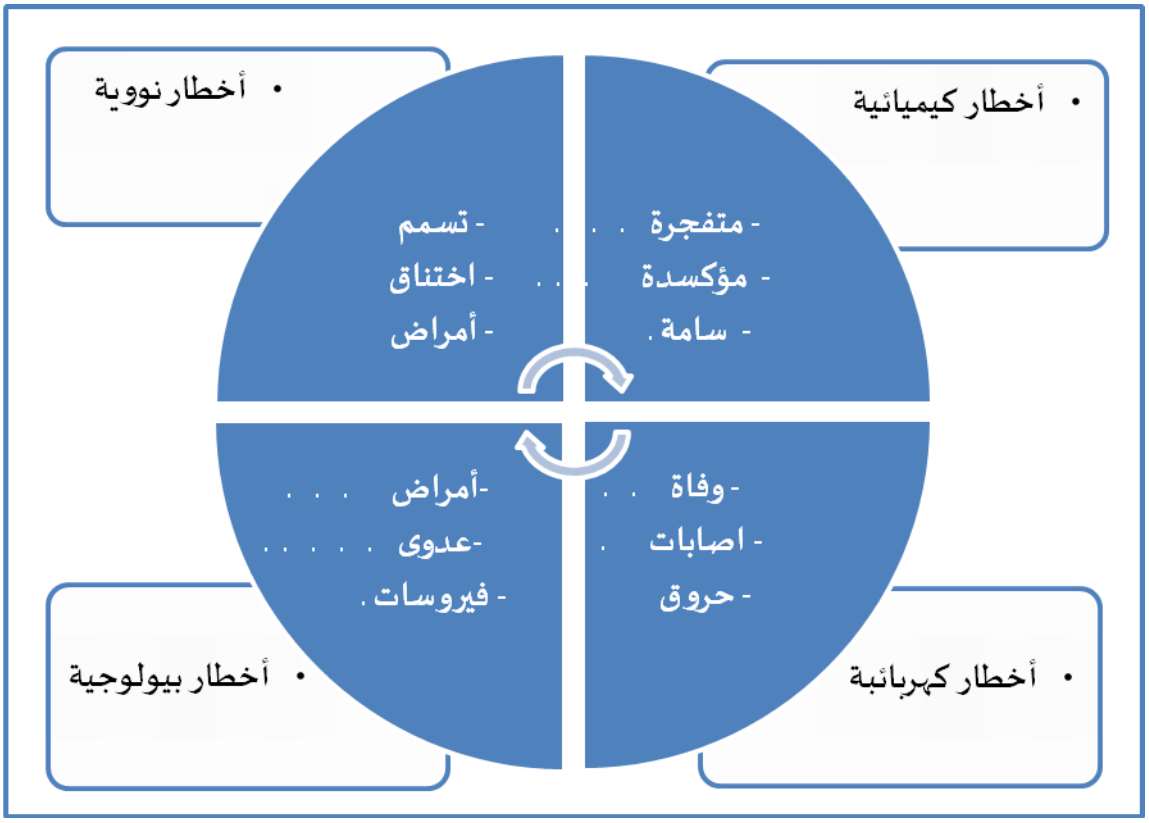

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على ما تم ذكره سابقا

4. إدارة وتدبير الأخطار الصناعية

لكون الأخطار الصناعية تشكل تهديدا على حياة وصحة الفرد وبيئته وجب التصدي لها

1.4 تعريف إدارة الخطر:

تعرف إدارة المخاطر تلك العمليات التي صممت لإزالة أو لتخفيف من أثار المخاطر التي تهدد أو تعرقل انجاز أهداف المنشآت الصناعية، وتشمل إدارة المخاطر تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر أو تخفيف حدة تأثيرها من خلال جمع المعلومات الدقيقة والجيدة وبالتالي وضوح الرؤية وتجلي الهدف لدى صانعي القرار. (محمود عبد السلام، 2021، صفحة 180)

2.4 مراحل إدارة الخطر

لكي يتمكن صانع القرار من القيام بوظيفة إدارة الخطر كما يجب وبأقل تكلفة ممكنة فان هناك مجموعة من المراحل التي تمر بها عملية إدارة الأخطار نذكرها كالأتي: (حمزة احمد، إدارة الأخطار، 2010، صفحة 124)

1.2.4 تحديد الأخطار التي يتعرض لها المشروع: في هذه المرحلة يقوم مدير الخطر أو إحدى الجهات المختصة في إدارة الأخطار بدراسة جميع مراحل تنفيذ المشروع وتحديد مراحل الإنتاج المختلفة بغية تحديد الأخطار المحتملة والتعرف على مسبباتها.

2.2.4 **قياس الأخطار**: يتم قياس الأخطار من خلال قياس عنصري الخطر وهما احتمال وقوع الحادث وحجم الخسائر المتوقعة.

3.2.4 **اختيار الطرق المناسبة لمواجهة الخطر**: وذلك باستخدام طريقة أو أكثر من طرق مواجهة الخطر، وهي تجنب الخطر كليا أو جزئيا،التحكم في الخسائر ،التوزيع، التجميع، التحويل، التحمل)

4.2.4 **تنفيذ الطريقة المختارة:** يقوم مدير الخطر بأخذ القرار فإذا قرر اختيار طريقة التامين فانه يقوم بتحديد الشركة التي سيتم التامين لديها والشروط والأسعار، وإذا قرر التحكم في الخسارة فعليه تحديد الوسائل والإجراءات التي سيتم اتخاذها لتخفيض معدلات تكرار الخسارة والحد من قيمتها في حالة حدوثها.

الشكل رقم(03): طريقة تدبير ومجابهة الأخطار الصناعية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على كتاب ممدوح حمزة أحمد: إدارة الأخطار، دار التأمينات، مصر، 2010، ص124.

تتجلى أهمية إدارة المخاطر من خلال مساهمتها في تخفيض مقدار الخسائر التي تتعرض لها المنظمات الهادفة للربح وبالتالي زيادة الأرباح، أما بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح مثل الإدارة الحكومية المحلية والمستشفيات، المعاهد التعليمية فهدف إدارة المخاطر هنا يكون بغية إتاحة الفرصة لهذه المنظمات للعمل بكفاءة عالية من خلال توفير الحماية والأمان. (حمزة احمد و عبد الحميد، ادارة الخطر والتأمين، 2003، صفحة 157)

2-3- أهداف إدارة الخطر

تسعى إدارة الخطر إلى مجموعة من الأهداف أهمها: (حمزة احمد و عبد الحميد، ادارة الخطر والتأمين، 2003، صفحة 158)

- ❖ إدارة الخطر لضمان بقاء المشروع بوضع حد أقصى للتكاليف التي يتعرض لها المشروع وتهدد بقائه
- ❖ إدارة المخاطر لخفض تكاليف مواجهة الخطر إلى ادني حد لها
- ❖ تخفيض حالات القلق إلى أقصى حد لها من خلال التحكم في الخطر وإدارته

- ❖ الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية أو الدخول بسبب -تحقق الأخطار عند حدود مقبولة
- ❖ ضمان استئناف المنشاة نشاطها بكامل طاقتها الإنتاجية بعد الحادث مع ضمان النمو المستمر للمنشات الصناعية

II- قطاع التأمين في السوق الجزائري

من السبل التي يتوجه لها مدير إدارة الخطر لضمان وتحقيق سلامة المنشأة الصناعية وتحقيق الأرباح وزيادة مستوى الإنتاجية والاستمرارية هو التأمين.

1. تعريف التأمين:

هو صيغة من صيغ إدارة المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الصناعية تهدف لتقليل أو تجنب الأخطار غير مؤكدة الحدوث التي تؤثر على وضع واستقرار المنشأة الصناعية أو على العاملين بها أو على البيئة، يتم إجراء هذا التأمين بتعهد هيئة أو شخص (المؤمن) بتقديم خدمة في إطار عقد تأمين لصالح فرد آخر أو هيئة أخرى (المؤمن له) عند وقوع الخطر بعد دفع مساهمة أو ما يعرف بقسط التامين لشركات التامين (وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر). (فلاح، 2008، الصفحات 14-15)

يسمح الدخول في نظام التأمين بتحويل الخطر من الفرد للمجموعة ككل، وبذلك التأمين يساعد المنشآت الصناعية في التخطيط كون المخطط أو المسير يكون عارفا أن الخسارة في الممتلكات التي ستنتج عن الخطر المؤمن عليه لا تعني خسارة مالية لان التعويض المقدم من شركات التامين سيغطي كل المخاطر المترتبة عن وقوع الخطر المحتمل، وبالتالي لن يتضرر مستقبل المنشات الصناعية (هشام جبر، 2012، صفحة 53)، و تتمثل أهمية التأمين من الجانب الاقتصادي في: (رشيد كامل، 2016، الصفحات 91-92)

- ❖ **الازدهار الاقتصادي**: تقوم شركة التامين بتجميع مدخرات من خلال تجميع الأقساط التي يدفعها الأفراد ومن ثم يتكون رصيد من الأموال فتقوم باستثمار جزء كبير منها
- ❖ **تحقيق التوازن الاقتصادي ودفع عجلات التنمية** : يعتبر التامين مصدر من مصادر الادخار الرئيسية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي، إذ يعمل على تشجيع الأفراد على التوفير وهي المبالغ التي توجهها شركات التامين في الاستثمارات في مجالات متعددة، مما ينعكس على زيادة الإنتاج والتطور وعلى الدخل القومي ومعدلات التضخم.

❖ **زيادة القدرة الإنتاجية:** بسبب التغطية التي يضمنها التأمين على الأخطار يشجع الأفراد والمنشات على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة.

2.الجهات الفاعلة في سوق التأمين الجزائري:

لتوضيح الشركات (الجهات المتخصصة) الناشطة في قطاع التأمين بالجزائر نستعرض الشكلين التاليين:

الشكل رقم (04): الشركات المختصة في تأمين الأضرار

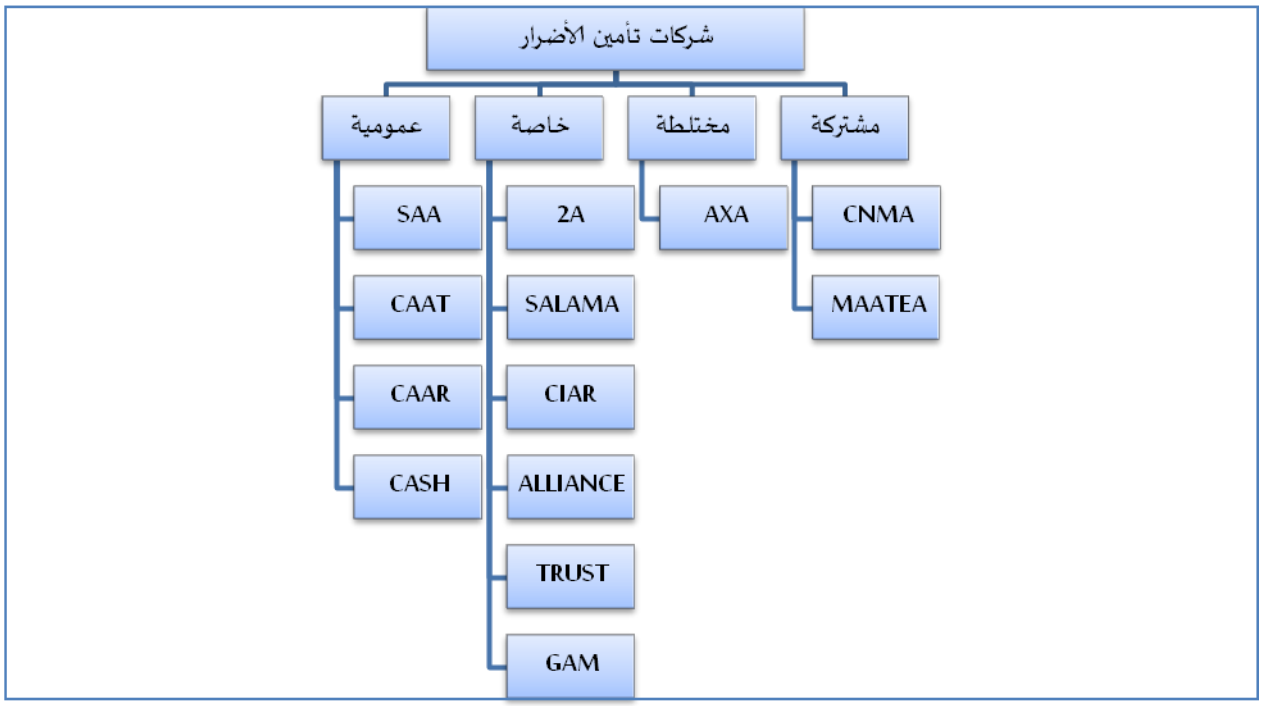

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين على الموقع
https://www.uar.dz/

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك مجموعة من شركات تأمين مختصة بتغطية وتأمين الأضرار تقدر بحوالي 13 شركة من بينها أربعة شركات عمومية تتمثل في الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التأمين CAAR (1963/07/08) والشركة الجزائرية للتأمينCAAT(1985/04/30)، شركة التأمين الوطنية SAA(1963/12/12) و الشركة الجزائرية لتأمين المحروقاتCASH (1999/10/04)، بالإضافة إلى شركات خاصة منها الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمينCIAR (1997/02/15) وشركة تراست الجزائر للتأمين وإعادة التأمينTRUST(1996/01/10)، الجزائرية للتأمينات 2A (1995/01/25) شركة سلامة للتأمين (2000/03/26) والشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM (2002/09/10)، وشركة مختلطة هي شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA DOMMAGE(أكتوبر 2011) ومشتركة كالصندوق الوطني للتعاون الزراعيCNMA (1972/02/02)، وتتمثل مهام هذه الشركات في تغطية حوادث السيارات، الحرائق والانفجار والكوارث الطبيعية ، وكل ما يخص الأضرار التي تمس الممتلكات.

الشكل رقم(05) : شركات تأمين الأشخاص

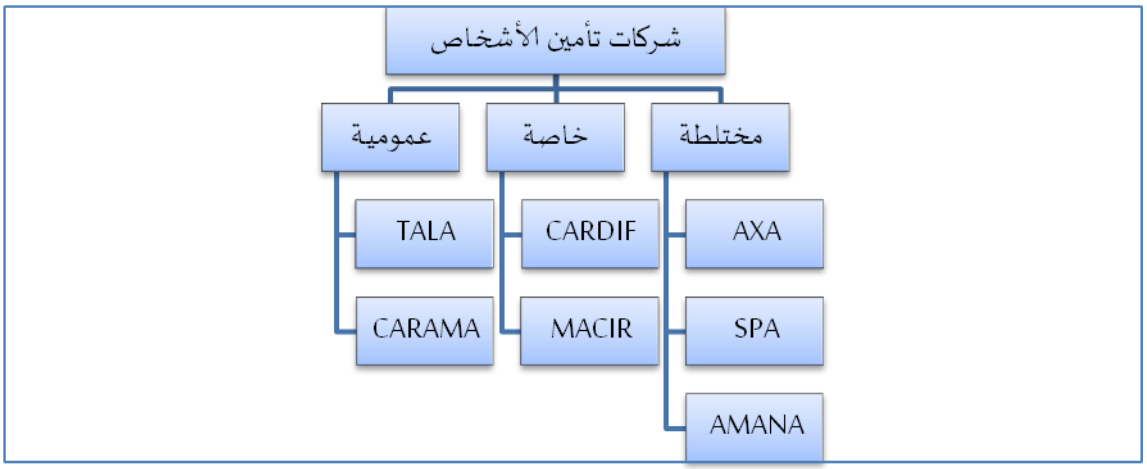

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين على الموقع https://www.uar.dz/

يوجد حاليا ثماني شركات تأمين مصرح لها بمزاولة ما يسمى بالتأمين الشخصي من بينها شركة تالا للتأمين على الحياة TALA(2011/03/09) وهي شركة فرعية تابعة ل شركة الجزائرية للتأمين، وشركة كرامة (2011/03/09) وهي فرع من فروع الشركة العمومية الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، شركة كارديف الجزائرCARDIF(2006/10/11)، إضافة إلى ذلك توجد شركات إعادة التأمين وحاليا لا يوجد سوى شركة واحدة مرخصة لها ممارسة إعادة التامين في الجزائر، وهي الشركة المركزية لإعادة التامين CCR (1973/10/01).

3. التأمين على الأخطار الصناعية حسب المراسيم الدستورية الجزائرية

يغطي التأمين في الجزائر جملة من الأخطار الصناعية وفق توفر شروط معينة ينظمها ويخصصها المشرع الجزائري في مواد وأوامر نستعرضها في مايلي :

1.3 تأمين الأضرار:

بمكن للتامين أن يغطي كليا أو جزئيا الخسائر والأضرار (الناجمة عن الحرب الأهلية، الفتن والإضرابات الشعبية، أعمال الإرهاب والتخريب) في إطار العقود الخاصة بتأمينات الأضرار مقابل قسط إضافي.

كما يمكن التأمين كليا أو جزئيا على الخسائر والأضرار الناجمة عن حادث من الحوادث الطبيعية مثل الهزات الأرضية، الفيضان، أو أي كارثة أخرى في إطار عقود تامين الأضرار مقابل قسط إضافي وهذا حسب ما ذكر في المادة 40 والمادة 41 من قانون التأمينات الأمر 95-07 المعدل والمتمم حسب قانون 06-04 في 2006/02/20 المؤرخ في 2010/08/26.

2.3 تأمين خطر الحريق والأخطار اللاحقة:

تشمل وثيقة عقد التأمين على الحريق جل الأضرار المادية المباشرة الناجمة عن الحريق أو الانفجار أو الصاعقة أو الكهرباء التي تمس الآلات الكهربائية والمحولات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية، إضافة إلى الضرار اللاحقة بالأشياء المؤمن عليها من جراء الإسعافات وتدابير الإنقاذ حسب ما ذكر في المادة44 و45و46 المعدلة بالقانون 06-04 المؤرخ في 2010/08/26.

3.3 تأمين البضائع المنقولة وتأمينات المسؤولية والأشخاص

III- تقييم مدى فعالية تأمين الأخطار الصناعية على الاقتصاد الجزائري

يعتمد تقييم الأهمية الاقتصادية لقطاع التأمين على استخدام مؤشرات تمثل أدوات قياسية تمكننا من تحليل وضعية سوق التأمينات في الدولة، ومن بين أهم الأدوات القياسية المعتمدة هي معدل اختراق التأمين ومعدل كثافة التأمين، إضافة إلى حجم التعويضات المدفوعة وقيمة إجمالي الناتج المحلي.

1. معدل اختراق التأمين

يعرف مقياس اختراق التأمين على انه نسبة حجم الأقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تحديد نسبته وفق المعادلة التالية :

معدل الاختراق = رقم أعمال شركات التأمين/الناتج المحلي الإجمالي

تلعب هذه الأداة القياسية دور مهم في إبراز مكانة قطاع التأمين بالنسبة للاقتصاد وتحديد مدى مساهمة حصص التأمين في الناتج الداخلي الإجمالي، فهي أداة تقيم و تعكس الوضع الاقتصادي للدولة ويمكن الاعتماد عليها لمعرفة مدى نسبة مساهمة قطاع التأمين، حيث كلما ارتفعت حصص التأمين في الناتج المحلي الإجمالي دل على أن الدولة متطورة والعكس صحيح، فكلما انخفضت قيمة هذه الأداة دل على أن الدولة أقل تطور أو متخلفة.(Relwende, 2016, p. 35)

وللوصول إلى قيم هذا المقياس لابد من التطرق إلى كل من رقم أعمال التأمين(تأمين الأخطار الصناعية) و الناتج المحلي الإجمالي.

1.1 حجم أقساط التأمين

نستعرض الجدول التالي لنتمكن من ملاحظة تطورات حجم أقساط التأمين خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (01): رقم أعمال قطاع التأمين في الجزائر

الوحدة: (مليون دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	81713.00	86675.00	99630.00	113995.00	12506.00	127900,00	129561,00
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال	135760,00	138258.00	145951.00	138825.00	145447.00	171781.00	_

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على تقرير Sigma Re Swiss N02/2011 Sigma Re Swiss N03/2023, Sigma Re Swiss N04/2020

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم أقساط التأمين في سوق التأمينات الجزائرية في تزايد مستمر من مطلع سنة 2010 والذي قدر بحوالي 81713,00 مليون دج ليصل إلى قيمة 12506.00مليون دج سنة 2014 ونفسر هذا الارتفاع في أقساط التأمين إلى مختلف المشاريع الاستثمارية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة والتي جاءت في نص الأمر 95-07 المكمل للأمر 06-04 المؤرخ في 2006/02/20 الذي سمح للمستثمرين الأجانب بدخول سوق التأمينات الجزائرية، كما يرجع سبب ارتفاع حجم أقساط التأمين إلى الاكتتاب في أنواع جديدة من الأخطار الصناعية، إضافة إلى الآثار الناتجة عن البرامج التي تبنتها الجزائر برنامج التنمية الخماسي خلال الفترة 2010- 2014والذي سعت من ورائه للنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية وبرنامج النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، نلاحظ تراجع في رقم أعمال قطاع التأمين المقدر بقيمة 138825.00 م دج خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 كما هو ملاحظ في الجدول والشكل البياني وهذا بسبب تداعيات الجائحة الصحية التي مست العالم كوفيد-19 وما ترتب عنها من إغلاق وحجر صحي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية، وبما أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى فتدني أسعار النفط عالميا وتراجع الطلب، فانخفاض صادرات النفط إلى قيمة 5,503 مليار دولار سنة 2020 بعدما بلغت قيمة 13,638مليار دولار وهذا بسبب انخفاض نسبة إنتاج النفط الخام التي وصلت قيمة 839 ألف برميل يوميا بعدما تعدت قيمة 970 ألف برميل يومي خلال سنة 2018 انعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري, لكن بدأ سوق التأمينات في التعافي فنلاحظ بداية تحسن وارتفاع في حجم أقساط التأمين في سنة 2021 ليصل إلى قيمة 171718 مليون دينار سنة 2022 وهذا لارتفاع نسبة إنتاج النفط التي وصلت إلى قيمة 1028 ألف برميل يومي من نفس السنة، إضافة إلى رجوع مختلف المنشات الصناعية حيز الخدمة.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

يشير مفهوم الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل إقليم الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويستخدم هذا المؤشر الاقتصادي لتقييم الحالة الاقتصادية للدولة كونه يرتبط بالإنتاج والاستهلاك، تعكس الزيادة في قيمة هذا المؤشر قوة الاقتصاد للدولة وزيادة دخل السكان، فهو مؤشر لتقييم النمو الاقتصادي في الدولة. (مجدي، 2021، الصفحات 07-08-09)

جدول رقم(02): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال السنة (2010-2023)

الوحدة: مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إ ن م	11991.64	145885.00	162096.00	166479.19	172285.98	167126.75	175146.35
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
إ ن م	185757.61	203935.00	205011.00	183838.00	220215.00	269370.00	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2013-2018-2022 لصندوق النقد العربي على الموقع https://www.amf.org.ae

نلاحظ من خلال المعطيات المقدمة أعلاه أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عرفت تزايد واضح من سنة 2010 لغاية سنة 2019 رغم بعض التذبذبات حيث قدرت قيمته ب 11991,64 مليون دج سنة 2010 ليصل إلى قيمة 205011,00 مليون دج سنة 2019، ليتراجع إلى قيمة 183838,00 مليون دج سنة 2020 ويفسر هذا التراجع بسبب جائحة كوفيد-19 التي أثرت على تراجع حجم الإيرادات النفطية، كما نلاحظ ابتداء من سنة 2021 تحسن واضح في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل قيمة 220215,00 مليون دج فحسب ماجاء في التقرير العربي الموحد لسنة 2021 سجل الناتج المحلي الإجمالي نمو بنسبة 16,3 % وهذا راجع للتعافي النسبي للوضع الاقتصادي من جائحة كوفيد-19، لتصل قيمته ل 269370,00 مليون دج سنة2022 ويفسر هذا التحسن لارتفاع حجم إنتاج النفط والغاز الموجه نحو المنطقة الأوروبية، ففي ظل الأزمة الروسية الأوكرانية سعت الدول الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية من روسيا متوجهة بذلك إلى دول عربية من بينها الجزائر، فنتيجة الأزمة التي عرفتها شرق أوروبا وتحول مسار التجارة استفادت الجزائر وهذا ما انعكس على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (06): تطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي

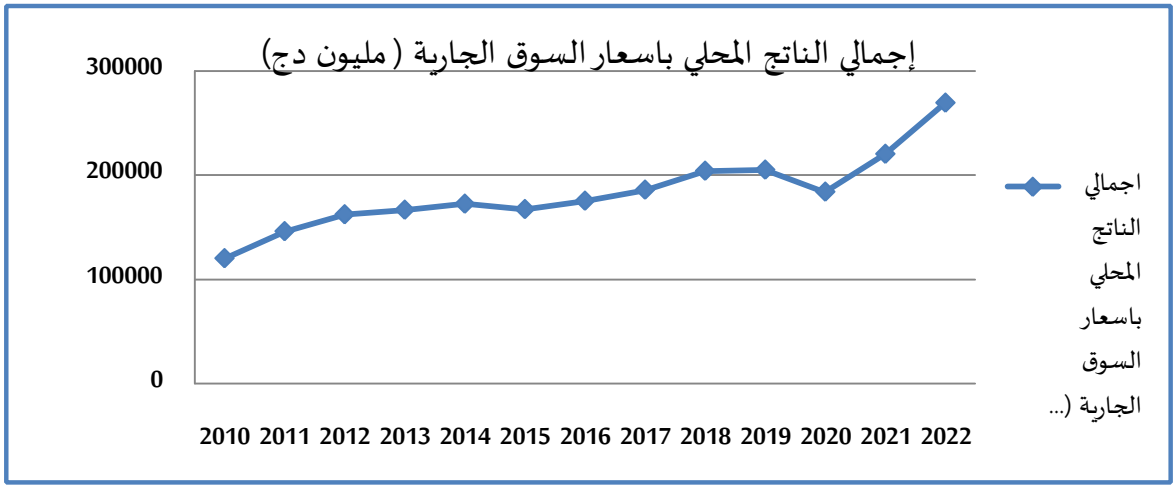

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 02

3.1 حصص تأمين الأخطار الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى مساهمة حصص التأمين في إجمالي الناتج المحلي بدولة الجزائر نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم(07): تطور معدل الاختراق

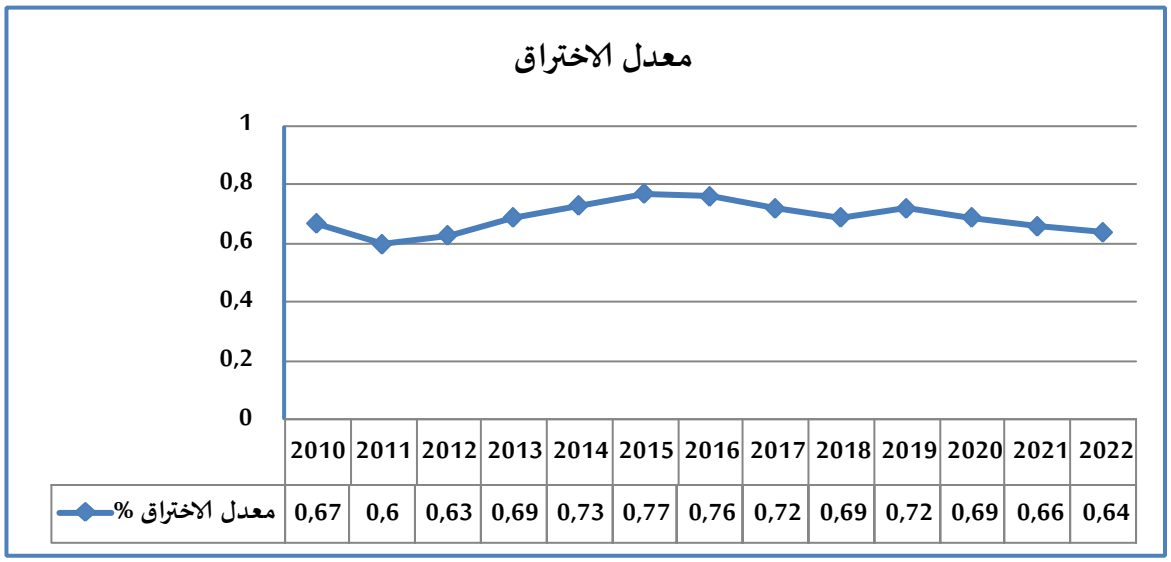

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم01 و02

من خلال تحليل الشكل البياني نلاحظ أن مساهمة حصص التأمين في إجمالي الناتج المحلي بالجزائر عرفت تذبذبات معتدلة عند مستوى لم يتجاوز 1 %، ورغم النسب المنخفضة نلاحظ اتجاها متزايدا لهذه النسبة التي قدرت سنة 2010 ب0,67 %لتصل الى نسبة 0.77 %خلال سنة 2015 لتعرف بعض التذبذبات خلال السنوات الموالي لتصل لنسبة 0,64 % سنة 2022، وهذا ما يدل على أن لقطاع التأمين دور مهم في الاقتصاد الجزائري.

2. معدل الكثافة

يوضح هذا المقياس المبلغ الذي يتم إنفاقه من طرف كل فرد من السكان على التأمين، بمعنى ما يخصصه وينفقه الفرد كل سنة لطلب منتجات التأمين حسب احتياجاته، يسمح بمنح فكرة عن المخصصات من الدخل الموجهة لاستهلاك التأمين، ويتم قياس معدل هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:

معدل الكثافة = مجموع أقساط التأمين/ عدد السكان

الجدول رقم (03): معدل الكثافة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السكان (مليون)	35,978	36,661	37,495	38,140	38,923	39,728	40,551
مؤشر الكثافة (دج)	2271,193	2364,229	2657,154	2988,856	3213,010	3219,391	3195,013
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد السكان (مليون)	41,389	42.578	43,424	44,244	45,023	45,799	-
مؤشر الكثافة (دج)	3280,098	3247,169	3361,067	3137,713	3230,504	3750,758	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ اتجاه متزايد لمؤشر الكثافة طول فترة الدراسة، وهذا يدل على زيادة إقبال الفرد الجزائري للإنفاق على منتجات التأمين، حيث قدر مستوى إنفاق الفرد ب2271,193 دج سنة 2010 ليصل الى قيمة 3750,758 دج سنة 2022 بعد انكماشه سنة 2020 لقيمة 3137,713 دج، وهذا الارتفاع راجع لتحسن القدرة الشرائية لدى الفرد الجزائري.

3. التعويضات المدفوعة لتغطية الأخطار الصناعية

تقيم فعالية شركات التأمين في مدى قدرتها على التصدي للخطر بحجم المبالغ المخصصة لدفع التعويضات لكل من الفرد والمؤسسات الاقتصادية جراء حدوث الخطر المؤمن عليه، ولمعرفة أهم شركات الفاعلة في تغطية الأخطار الصناعية في سوق التأمينات الجزائرية ونسبة تعويضات الأخطار الصناعية من إجمالي التعويضات ارتأينا التطرق أولا لحصة منتج الأخطار الصناعية من سوق التامين الجزائري من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(08): حصة منتج تأمين الخطر الصناعي

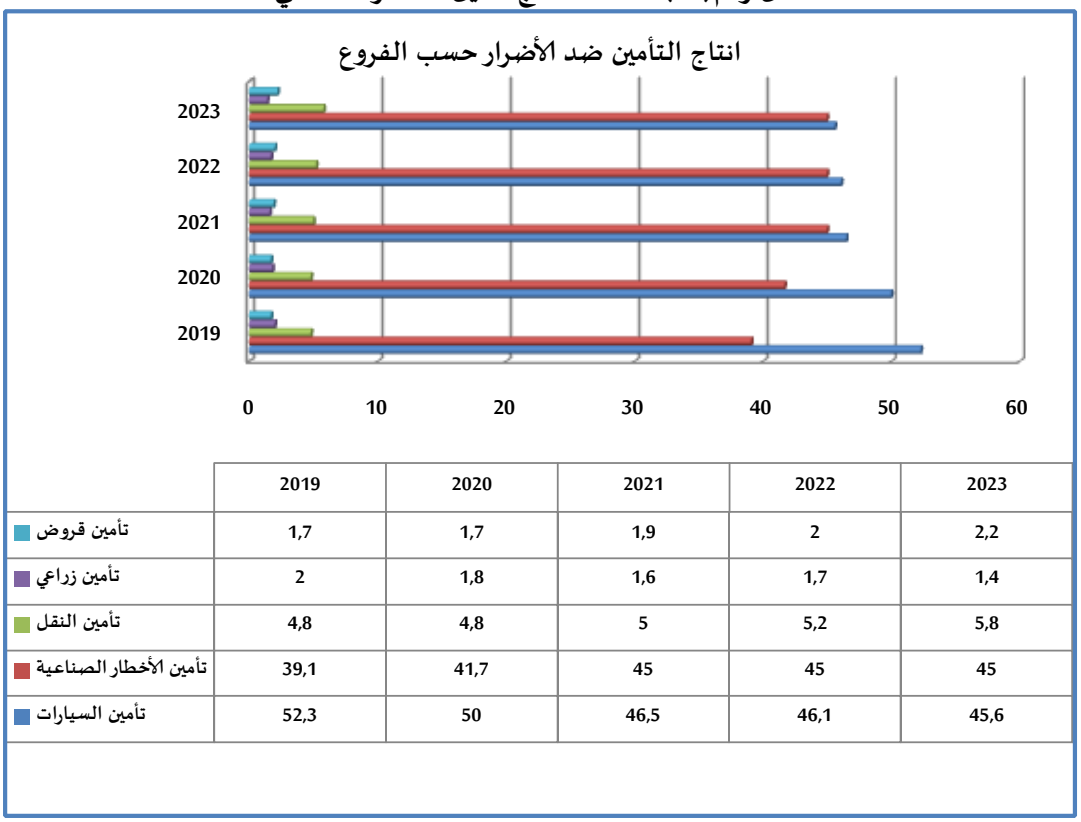

	2019	2020	2021	2022	2023
تأمين قروض	1,7	1,7	1,9	2	2,2
تأمين زراعي	2	1,8	1,6	1,7	1,4
تأمين النقل	4,8	4,8	5	5,2	5,8
تأمين الأخطار الصناعية	39,1	41,7	45	45	45
تأمين السيارات	52,3	50	46,5	46,1	45,6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد تقارير ومذكرات الإحصائية للمجلس الوطني للتأمينات

يتكون سوق التأمين على الأضرار من خمس فروع هي فرع تأمين السيارات وفرع تأمين الأخطار الصناعية، فرع تأمين النقل وفرع تأمين القروض، إضافة لفرع التأمين الزراعي.

من الشكل والجدول أعلاه يتضح لنا هيمنة منتج تأمين السيارات على باقي فروع سوق تأمين ضد الأضرار بنسبة 52,3 % يليه منتج تأمين الأخطار الصناعية بنسبة لا تقل عن 50% ، ويليه بالترتيب

كل من منتج تأمين النقل ومنتج تأمين الزراعي ومنتج تأمين القروض بنسبة 4,8 % و2% و1,7% على التوالي خلال سنة 2019.

خلال سنوات الدراسة من 2019 إلى 2023 نلاحظ تراجع في فرع التأمين على السيارات إلى نسبة 50% سنة 2020 وبقي في الانخفاض حتى وصلت نسبته 45,6% سنة 2023 أي تراجع بحوالي نسبة 09 %وهذا راجع للأزمة الصحية بسبب فيروس كورونا والآثار المترتبة عن إجراءات الوقاية كوقف مصانع السيارات عن الإنتاج وإغلاق صالات العرض والأسواق الخاصة بالسيارات في إطار بروتوكولات فرضتها السلطات، ويفسر بقاء الاتجاه التنازلي على مستوى هذا المنتج برغم تحسن القطاع الصحي حيث وصلت نسبة إنتاجه إلى 45,6% سنة 2023 من إجمالي إنتاج التأمين على الأضرار إلى القانون الجديد الصادر في سنة2020 المتضمن فرض ضريبة التلوث لمالكي نوع ما من السيارات.

أما بالنسبة لمنتج تأمين الأخطار الصناعية فقد عرف تحسن بنسبة 3 %ويفسر هذا الارتفاع بزيادة إنتاج الكمامات والقفازات والأدوية الموجهة للمؤسسات الصحية للسيطرة على الوضع الصحي ، كما نلاحظ تراجع في منتج التأمين الزراعي بسبب تراجع نمو القطاع الزراعي المتأثر بالظروف المناخية.

أما ما يخص شركات التأمين في السوق الجزائرية لتغطية منتج الخطر الصناعي نستعرض الشكل التالي:

شكل رقم(09): التعويضات المدفوعة حسب شركات التأمين في السوق الجزائرية

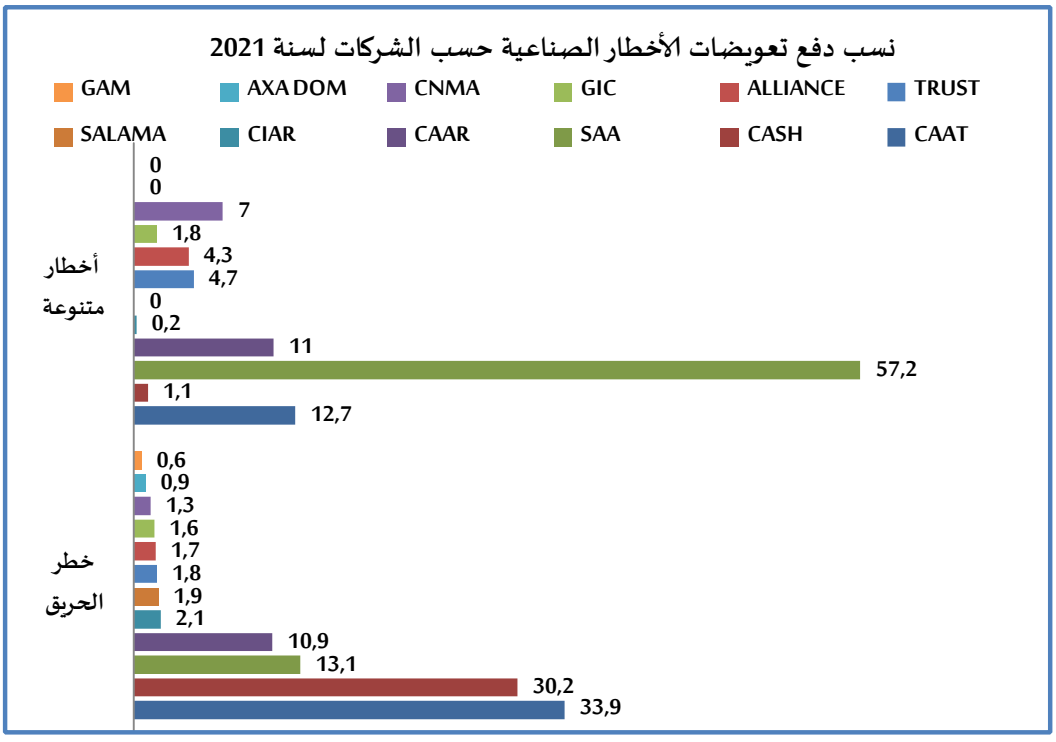

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات سنة 2021 المذكورة في تقرير المجلس الوطني للتأمينات

من الشكل الموضح أعلاه نلاحظ استحواذ الشركات العمومية في دفع التعويضات على الأخطار الصناعية، تصدرت شركة SAA المرتبة الأولى بنسبة 57,2% في تسديد المطالبات على الأخطار المتنوعة، في حين قدرت نسبة فعالية شركة CASH في التأمين على خطر الحريق ب 30,2% و33,9% لشركة CAAT، أما بالنسبة لشركة CAAR فقد بلغ تأمينها لكل من خطر الحريق وأخطار أخرى نسبة 10,9% و11% على التوالي، بينما الشركات الخاصة والمختلطة كانت في المرتبة الثانية، هذا فيما يتعلق بالشركات المهيمنة في دفع التعويضات ولمعرفة حجم هذه المبالغ المدفوعة من إجمالي التعويضات نستعرض الجدول التالي:

جدول رقم(04): مبلغ تعويضات منتج الخطر الصناعي من إجمالي التعويضات

الوحدة: مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي التعويضات	35,678	43,176	50,707	54,059	54,758	68,281	68,952
تعويضات الأخطار الصناعية	4353	7464	9880	9243	9428	16,574	16,850
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
إجمالي التعويضات	67,223	66,350	76,394	58,690	65,960	64,417	67,726
تعويضات الأخطار الصناعية	14,209	15,688	19,255	15,784	18,404	17,238	17,779

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على المذكرات الإحصائية الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات 2012-2015-2016-2017 والتقارير الاقتصادية للربع الرابع(2019-2024)

نلاحظ من الجدول أن قيمة المبالغ الموجهة لتغطية الأخطار الصناعية تمثل حصة معتبرة من إجمالي التعويضات، ففي سنة 2023 قدرت بحجم 17,779 مليون دج من إجمالي 726'67 مليون دج أي بنسبة تجاوزت 26 %، وهذا يدل على كفاءة شركات التأمين في إدارة الأخطار الصناعية وتمكنها من السيطرة على حجم الخسائر التي تعرض لها الفرد أو المؤسسة، كما نلاحظ أن حجم التعويضات على الأخطار الصناعية بقي في تزايد مستمر من قيمة 4353 مليون دج في سنة 2010 لغاية سنة 2016 حيث قدرت قيمة التعويضات ب 16,850 مليون دج وهذا يفسر زيادة نسبة الأخطار والحوادث الصناعية كالحريق الذي نشب في مصنع التغليف البلاستيكي في نوفمبر 2016 ببني تامو في البليدة و حريق وحدة تصنيع مستحضرات التجميل في سبتمبر 2016 بسيدي حسن الشراقة وحريق وحدة تصنيع المبيدات الحشرية في سبتمبر 2015 بمغنية، (امحمد، 2019) ثم تراجعت قيمة التعويضات بنسب قليلة خلال سنتي 2017 و2018 بقيمة قدرت ب14,209 مليون دج و15,688 مليون دج على التوالي، لتصل في سنة 2020 لقيمة 15,784 مليون دج من إجمالي 58,690 مليون

دج،أي أن حجم وقيمة التعويضات على الأخطار الصناعية ليست ثابتة وإنما متذبذبة وهذا بسبب عد القدرة على ضبط مبالغ التعويضات بسبب عدم التأكد والتنبؤ والاحتمالية.

ونلاحظ أيضا أن قيمة التعويضات على الأخطار الصناعية تتناسب تناسب طردي مع قيمة الأقساط الإجمالية لسوق التأمين حيث لاحظنا خلال فترة الدراسة ومن المعطيات المقدمة وجود نفس التذبذب خلال نفس الفترات.

ولمعرفة بشكل أوضح حصة التعويضات المسددة على الأخطار الصناعية من إجمالي تعويضات الأضرار نستعرض الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(10): التعويضات المدفوعة على الأضرار حسب الفروع

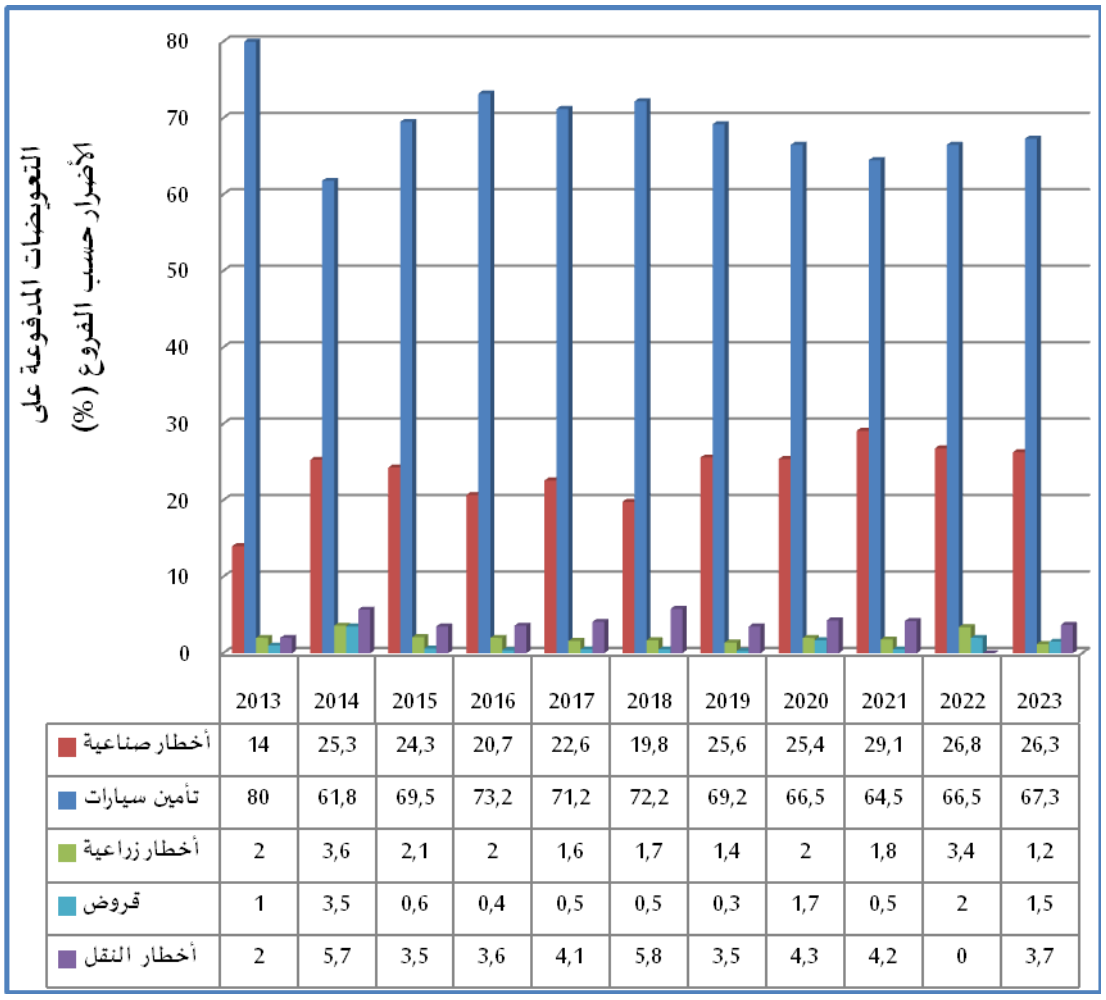

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
أخطار صناعية	14	25,3	24,3	20,7	22,6	19,8	25,6	25,4	29,1	26,8	26,3
تأمين سيارات	80	61,8	69,5	73,2	71,2	72,2	69,2	66,5	64,5	66,5	67,3
أخطار زراعية	2	3,6	2,1	2	1,6	1,7	1,4	2	1,8	3,4	1,2
قروض	1	3,5	0,6	0,4	0,5	0,5	0,3	1,7	0,5	2	1,5
أخطار النقل	2	5,7	3,5	3,6	4,1	5,8	3,5	4,3	4,2	0	3,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني للتأمينات 2012-2024

تمثل نسبة التعويضات المدفوعة أو ما يعرف بالمطالبات المسددة مرآة عاكسة لمدى قدرة شركات التأمين في السيطرة على الخسائر التي تقع على عاتق الفرد والمؤسسات الاقتصادية وبصفة عامة على الوضع الاقتصادي الوطني، نلاحظ من المعلومات المقدمة أعلاه أن حجم المبالغ المدفوعة والموجهة لتغطية الأخطار الصناعية طوال فترة الدراسة من سنة 2013 إلى سنة 2023 تأخذ حصة

معتبرة من حجم المبلغ الإجمالي المدفوع، حيث قدرة نسبة المطالبات المسددة ب26,3% سنة 2023 بينما تعدت نسبة التعويضات في فرع السيارات نسبة 67 %أما بالنسبة للفرع الزراعي وفرع النقل والائتمان فلم تتعدى نسبة التعويضات 5% ، وهذه النسب لحصة تعويضات الأخطار الصناعية ان دلت على شيء فهي تدل على فعالية التأمين كأداة لإدارة الأخطار الصناعية ومدى قدرته في توفير الثقة و الأمان والبيئة الملائمة لاستمرارية المنشات الصناعية هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي تدل على مدى مساهمة قطاع التأمينات في الوضع الاقتصادي الجزائري.

IV- الخاتمة

يلعب قطاع التأمين دور مهم يتضح من الخدمات التي يقدمها سواء كان بتقاسم جزء من التكاليف مع مختلف الأعوان الاقتصاديون بشكل تعويضات التي ترتبط باحتياجات مواجهة المخاطر والتقليل من أثرها، كما أنه يمثل مصدر للأموال من خلال الاشتراكات التي يحصلها، ومن خلال دراستنا وتحليلنا لمختلف المعطيات اتضح لنا أن للتأمين دور فعال في القطاع الصناعي وهذا الحكم استنادا على مبالغ التعويضات المسددة لتغطية الأخطار الصناعية التي تمنح ثقة ودعم وأمن للمسئولين على المنشآت الصناعية وحثهم على الاستمرارية.

1. نتائج الدراسة:

- ❖ يشكل الطلب على منتج تأمين الخطر الصناعي ثاني أكبر منتج ربحية بعد منتج تأمين السيارات في فرع تأمين الأضرار حيث قدرت نسبته ب45 % سنة 2023 من إجمالي الفروع.
- ❖ رغم التطور الحاصل في القطاع الصناعي في الجزائر الذي صاحبه زيادة الأخطار الصناعية إلا أن الجزائر لا تزال تفتقر إلى الإحصائيات والمعلومات الكافية المتعلقة بمثل هذه الأخطار وهذا يدل على نقص الكفاءات في هذا المجال وعدم الترويج بالطريقة المناسبة لهذا المنتج المتمثل في التأمين على الأخطار الصناعية،
- ❖ لاحظنا خلال سنوات الدراسة من 2010 ل2023 هيمنة شركات التأمين العمومية في تحصيل الاشتراكات ودفع التعويضات على منتج الأخطار الصناعية مقارنة بالشركات الخاصة، لذلك إذا أرادت دولة الجزائر الحفاظ على دور قطاع التامين بالنسبة للاقتصاد الوطني يتوجب عليها فتح المنافسة في سوق التأمين أكثر بالاستثمار واستقطاب كفاءات من الخارج وكذلك السعي لكسب ثقة المؤمن عليهم وتوجيههم لمعرفة مخاطرهم ووسائل الوقاية أو التخفيف منها

❖ مقدار مساهمة تأمين الأخطار الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي عرف اتجاه متزايد خلال سنوات الدراسة رغم بعض التذبذبات البسيطة المسجلة في قيمه. وهذه الزيادة راجعة لزيادة رقم الأعمال لفرع الأخطار الصناعية في سوق التامين الجزائري.

2. اختبار صحة الفرضيات:

❖ تأكيد نص **الفرضية الأولى** المتمثل في" يمثل التأمين وسيلة من وسائل إدارة الأخطار الصناعية والوقاية منها"؛

❖ نفي نص **الفرضية الثانية** المتمثل في" تتصدر شركات التأمين الخاصة المرتبة الأولى في دفع التعويضات الموجهة لتغطية الأخطار الصناعية"؛

❖ تأكيد نص **الفرضية الثالثة** المتمثل في " تتأثر مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بحجم أقساط التأمين.

3. اقتراحات الدراسة:

❖ الاهتمام بفرع تأمين الأخطار الصناعية والسعي لتوفير البيانات اللازمة لكي تستعمل كقاعدة ومرجع لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل صناع القرار

❖ استقطاب كفاءات من الخارج للترويج للثقافة التأمينية بشكل أحسن أو العمل على تطوير الكفاءات الداخلية في البلاد

❖ محاولة تطوير قطاع التأمين بما يتوافق مع الرقمنة لتسهيل العمليات وتوسيعها ونشرها على نطاق أوسع

❖ محاولة الاستفادة من التجارب الأوروبية والأنظمة المتبعة في ما يتعلق بالسيطرة ومواجهة الأخطار الصناعية

V- المراجع:

- Bureau International du Travail . (1991). Prévention des accidents industriels majeurs (contribution de l'OIT au programme international sur la sécurité des substances chimiques mène conjointement par le PNUE ;l'OIT et l'OMS(IPCS)). 01, Genéve, suisse: Organisation International du Travail..
- INRS), I. N. (2016). *Santé et Sécurité au* Travail*: Prévention et Risques Industeriels.* paris Directives Opérationnelles de la BOAD : Gestion des Risques Industriels.
- Nichan Morgossion , (2006) : Risques et Accidents industriels Majeurs, Dunod, Paris, ISBN2.
- Relwende Sawadogo :(2016), Essais sur les déterminants et les conséquences macroéconomiques du développement du secteur d'assurance dans les pays en développement, thèse nouveau régime pour l'obtention du titre docteur, Sciences économiques , Université d'aluvergne-Clermont –Ferrand , Ouagadougou.
- التقارير السنوية للاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين على الموقع https://www.uar.dz/

- تقارير معهد سيجما سويس ري 2011-2020-2023 على الموقع https://www.swissre.com/
- التقرير الاقتصادي الموحد لصندوق النقد العربي للسنوات 2013-2018-2022 على الموقع https://www.amf.org.ae
- رابح امحمد. (02,05,2019). *المخاطر الصناعية في الجزائر: مسؤولية المندوب البيئي*. تاريخ الاطلاع 11-07-2024، من جمعية الصحفيون والكتاب: https://www.jne-asso.org/2019/05/03/risques-industerirls-en-algerie-la-responsabilite-du-delegue-a-lenvironnement
- عبد الكريم قندوز:(2012) التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر.
- عزالدين فلاح : (2008). التأمين(مبادئه، أنواعه)، طبعة أولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،
- محمد هشام جبر: (2012). إدارة الخطر والتأمين، رام الله، فلسطين .
- المذكرات الإحصائية الصادرة عن المجلس الوطني للتأمينات 2012-2015-2016-2017 والتقارير الاقتصادية للربع الرابع 2019على الموقع https://www.cna.dz
- مصطفى محمود عبد السلام. (جانفي, 2021). دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. *مجلة مصر المعاصرة* (541)، الصفحات 165-200.
- ممدوح حمزة احمد. ناهد عبد الحميد: (2003). إدارة الخطر والتأمين، القاهرة،
- ممدوح حمزة أحمد: (2010). إدارة الأخطار، دار التأمينات، مصر
- ميادة رشيد كامل: الاستثمار في شركات التأمين وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية(2011 و2014)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العراق، المجلد32، العدد 29 ،2016.
- نرمين مجدي. (2021). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي. *(19)* . صندوق النقد الدولي.